

## منظمة المادة ١٩

النهار ٢٩/١١/٢٠٠٠

تحت عنوان "جدران الصمت - الاعلام والرقابة في سوريا" نشرت منظمة "المادة ١٩" التي تعنى بالدفاع عن الحريات الصحافية وحق التعبير عن الرأي في العالم تقريراً جريماً عن الاوضاع الاعلامية في سوريا عنوانه "جدران الصمت - الاعلام والرقابة". وأفردت المنظمة صفحات كثيرة عن اوضاع وسائل الاعلام والحريات الصحافية في لبنان لم يدع شأناً خاصاً او معلومات الا وتناولها، ومنها فصل خاص عنوانه: "السيطرة السورية على وسائل الاعلام اللبنانية" ومما جاء فيه :

"أن أي مناقشة لمدى التأثير السوري على وسائل الاعلام اللبنانية يقع خارج نطاق هذا التقرير، ولكن يجدر بنا ان نذكر القيود في ما يتصل بما يجوز قوله او كتابته عن سوريا وعن العلاقات السورية - اللبنانية التي تكبح وسائل الاعلام في البلدين معاً. تتجلى القبضة السورية المستمرة على لبنان في جوانب عدة من الحياة اللبنانية، فالمخابرات العسكرية السورية لها فرع لبناني خاص، وقواعد داخل لبنان والى ذلك فإن الترويكات التي تقود لبنان والمكونة من رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب يترددون على سوريا بأنظمة للتشاور قبل اتخاذ أي قرارات سياسية. وهناك قطاعات اقتصادية واسعة في لبنان تحولت الى منفعة السوريين الذين لا يمكنهم الدخول في أعمال مجدية في سوريا، وفي واقع الامر فان العلاقة بين لبنان وسوريا تقارب أحيانا تلك التي كانت بين الصين وهونغ كونغ، ويقال ان السوريين من أصحاب الصلة الوثيقة بالنظام يحققون ارباحاً هائلة من صفقاتهم في لبنان، والتي شملت كل شيء من من الهواتف المحمولة الى زراعة الحشيش والافيون وتصنيعه في وادي البقاع، ولكن رغم ذلك فان السلطات السورية مستعدة لتقبل درجة محدودة جداً من الحرية لوسائل الاعلام اللبنانية".

وأضاف التقرير: "تطلب الفقرة ٢ - أ من اتفاقية الدفاع والامن التي وقعها البلدان في أيلول ١٩٩١ من السلطات العسكرية والامن في البلدين "حظر جميع النشاطات العسكرية والامن والسياسية والاعلامية التي قد تضر بالبلد الاخر". اما الفقرة ٢ - ب فتلزمهما "رفض اتاحة المجال او تسهيل العبور او تقديم الحماية للاشخاص العاملين والمنظمات العاملة ضد أمن الدولة الاخرى. واذا لجأ أولئك الاشخاص او تلك المنظمات الى أي من البلدين وجب على الدولة ذات الشأن اعتقالهم وتسليمهم للدولة الاخرى عند الطلب".

ورأت المنظمة العالمية: "ان اتفاقية الدفاع والامن كانت نتيجة لاتفاقية الاخوة والتعاون والتنسيق التي وقعها البلدان في أيار ١٩٩١، وقد أعلنت الاتفاقية ان "سوريا ولبنان لهما علاقات أخوية متميزة مبنية على القرب الجغرافي والتاريخ المتماثل والانتماء والمصير والمصالح المشتركة". ويرى معارضو هذه الاتفاقية انها تمثل ضمناً سورياً للبنان، خصوصاً انه ليس هناك أي اعتراف سوري شكلي بأستقلال لبنان بواسطة العلاقات الدبلوماسية، ونظراً الى الإشارة المحددة في فقرات الاتفاق لجهة حظر النشاطات الاعلامية الضارة، فهناك مخاوف من أن يقع محتوى الاعلام اللبناني كما هيكله تحت سيطرة سوريا.

يمكن اليوم في بيروت مناقشة مسألة تجارة المخدرات والتي كانت يوماً موضوعاً محرماً في الاعلام اللبناني بسبب ضلوع سوريا فيها، ويبدو ان سوريا قدمت تنازلاً الى الولايات المتحدة الاميركية يتمثل في شن حملة

لأجنتئات الاتجار بالمخدرات غير المشروعة في لبنان(..). لكن الصحفيين اللبنانيين يدركون جيدا ما يشير اليه معظمهم باسم "الخط الاحمر" في المسائل المتصلة بسوريا ويعترف كثر منهم انهم يمارسون الرقابة الذاتية, فيما لا تزال حية ذكرى القوات السورية وهي تغلق عنوة كبريات الصحف اللبنانية وتعتقل الصحفيين, عند دخولها بيروت سنة ١٩٧٦ . ومنذ ذلك التاريخ شملت عقوبة الذين يخرجون عن الخط المرسوم الاختطاف والتعذيب والاعتقال.

اما بالنسبة الى وسائل الاعلام السورية التي تغطي الشؤون اللبنانية فأن القواعد ذاتها تنطبق كما لو كان لبنان جزءا من سوريا, وحين سئل رئيس تحرير جريدة "تشرين" السورية محمد الوديع عن منع نشرات الاخبار والبرامج السياسية الذي فرض على بيروت في كانون الاول ١٩٩٨ , أجاب بأرتياح قائلا: "ان اللبنانيين ما عادوا ينشرون غسيلهم القذر على الملأ (...)" .

مثما هو الامر بالنسبة الى القيود المفروضة على حرية التعبير, فان الحدود المتصلة بالانتقادات الموجهة الى بلد مجاور مقبولة فقط الى مدى امتثالها للامتحان الذي نصت عليه المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وعلى رغم من أن بعض القيود المبنية على العلاقات مع دول الجوار قد تكون مشروعة فأن القيود الواردة في اتفاقية الدفاع والامن بين سوريا ولبنان سنة ١٩٩١ , مبالغ فيها وتتجاوز ما هو لازم لحماية المصالح المشتركة بين بلدين منفصلين كل منهما ذي سيادة, وهي تكبح النقاش المفتوح والعلمي في شأن مسائل مهمة تمثل أهتماما مشتركا لسوريين ولبنانيين."

وقدم المنظمة توصيات في شأن التغطية الاعلامية للشؤون اللبنانية, منها "تعديل القيود القانونية في كل من سوريا ولبنان والتي تؤثر على حرية التعبير داخل كل دولة في شأن الاخر حتى تتسجم مع المبادئ الآتية: يجب قصر القيود على الحالات الضرورية بحماية المصالح المشروعة المتصلة بالامن القومي. ثانيا : يجب عدم تجريم التغطية الانتقادية والتحليلية ونشر المعلومات."

وتحت باب الاعتداءات والاختطاف والأغتيالات كتب التقرير : "يعتقد مراقبون في لبنان ان المفعول الردعي للاعتداءات التي قام بها العملاء السوريون على الصحفيين اللبنانيين في اوائل الثمانينات تركت اثارا فاعلة الى درجة انه بعد مضي ٢٠ عاما لا تزال تلعب دورا كبيرا في تفسير عدم رغبة الاعلام اللبناني في انتقاد الوجود السوري في لبنان, فقد أعتيل أثنان من أبرز الصحفيين اللبنانيين عقب أنتقادهما للنظام السوري وهما رياض طه (٢٣ تموز ١٩٨٠) و سليم اللوزي (٤ اذار ١٩٨١) , وكان اللوزي بعدما نقل أسبوعيته الحوادث الى لندن هربا من الرقابة السورية في لبنان, قد عاد الى بيروت لتقبل العزاء بوفاة والدته فاختطف وقتل, وقد حملت جثته التي وجدت في أحد ضواحي بيروت آثار التعذيب الذي شمل مثله يده اليمنى, تلك التي تم التعامل معها باعتبارها إشارة موجهة الى الكتاب وهي رسالة لم يطوها النسيان, وقال أحد الصحفيين للمنظمة :

"الحدث السوريون ما يعادل قنبلة هيروشيما بين الصحفيين في لبنان بما فعلوه بسليم اللوزي وبآخرين, أنك في حاجة الى أستعمال القنبلة الذرية مرة واحدة فقط ويكون لها المفعول الراده لوقت طويل (...)" .